

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي لـ (البرلمان):

متفائل بتحقيق المصالحة الوطنية.. وأحذر من الخضوع للضغوط الإسرائيلية والأمريكية

سأكون دائما في خدمة شعبي وقضيتي رئيسا للمجلس التشريعي أو في أي موقع آخر

بوجود مستوى مقبول من التفاهم والتعاون بين الكتل والقوائم البرلمانية في إطار عمل المجلس التشريعي خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق إجراء الانتخابات، مشيرا إلى أن الكل عاش تجربة الفرقة والتنازل واكتوى بنارها، فالأصل أن نستقي العبر والعظات والدروس من الماضي وأن نغلب مصلحة شعبنا على أي مصلحة شخصية أيا كانت.

وتابع: "أنا أعتقد أن شعبنا وفصائلنا مستمرة وماضية قدما في تحقيق المصالحة، وكل طرف سيعمل على تهيئة الأجواء المناسبة لذلك".

وعبر دويك عن ترحيبه بتجديد الثقة به رئيسا للمجلس التشريعي، مستدركا أنه يرحب أيضا بأي قرار حول عدم منحه الثقة بهذا الخصوص، مشددا على أنه سيكون دائما في خدمة شعبه وقضيته، سواء كان رئيسا للمجلس التشريعي أو في أي موقع آخر.

وأكد دويك على تفاؤله



الإسلامي مصر على إنجاز المصالحة والتضحية من أجلها وفي مكالمات هاتفية من رئيس الوزراء إسماعيل هنية قال لي قبل أسبوع بوضوح أننا ضحينا ونضحى ونريد أن يعلم العالم كله أننا لسنا طلاب مناصب، وإنما همنا الأكبر والأهم هو مصلحة الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية".

أعرب د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عن تفاؤله بتحقيق المصالحة الوطنية، مؤكدا أن التصريحات التي نسمعها بالذات من الإخوة في غزة ومن الخارج مريحة وتدل على أن المصالحة تسير قدما إلى الأمام.

وتمنى دويك في تصريح لـ "البرلمان" أن يبادل الإخوة في رام الله إخواننا في قطاع غزة نفس المشاعر والتوجه بحيث يصبح الانقسام شيئا من الماضي، محذرا من الخضوع للضغوط الإسرائيلية والأمريكية لأنها ضغوط تصب في غير مصلحة الشعب الفلسطيني.

وأضاف: "بالتالي نحن نتفاءل لأن الطرف

نواب الوسطى يعالجون قضايا تعليمية واجتماعية وثقافية

6

النائب الحليقة في حوار مع «البرلمان»: عودة المجلس التشريعي للانعقاد بشكل موحد مرهون بقرار من الرئيس أبو مازن

4

المجلس التشريعي.. مرحلة جديدة وانطلاقة واثقة في ظلال التوافق الوطني

5

حكومة التوافق ستنال الثقة من التشريعي

النائب القرعاوي يكشف عن اتصالات

لاستئناف عمل التشريعي في الضفة والقطاع

في الضفة أو القطاع. ولفت القرعاوي إلى أن التشريعي لا يجب أن يقتصر دوره على تفعيله بغرض المصادقة على حكومة التوافق الوطني فقط في حال تم تشكيلها، بل يجب أن يمارس دوره بشكل مستمر لمتابعة كافة المستجدات على الساحة الفلسطينية.

وكان الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي قال في تصريح صحفي في وقت سابق إن حكومة التوافق ستؤدي



كشف فتحي القرعاوي النائب في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، عن جهود واتصالات تجري لعقد جلسة جديدة للمجلس التشريعي في قطاع غزة والضفة المحتلة. وقال القرعاوي في تصريح صحفي إن التحركات التي تجري الآن تهدف لعقد جلسة مشتركة للمجلس التشريعي بين غزة والضفة لبحث عدة قضايا فلسطينية هامة.

وأوضح القرعاوي أن عقد

اليمين أمام الرئيس محمود عباس، قبل أن تعرض على المجلس التشريعي انطلاقا من المصلحة الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني، مؤكدا أن الأمر مخالف للدستور الفلسطيني كون أن الاتفاق جاء سياسيا ولم يكن دستوريا.

ومن المعروف دستورياً لدى السلطة أن الحكومة تؤدي اليمين أمام الرئيس بعد أن تنال الثقة من المجلس التشريعي، على عكس ما ستفعله حكومة التوافق المرتقبة.

الجلسة المشتركة للمجلس التي يتوقع أن تكون خلال فترة قريبة، ستكون دليلا واضحا على صدق النوايا في إتمام المصالحة، وإعادة استئناف دور المجلس التشريعي على الساحة الداخلية لممارسة مهامه البرلمانية.

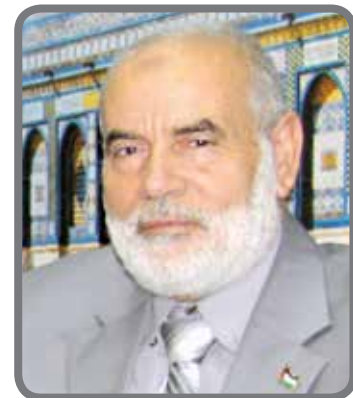
وتمنى القرعاوي أن تعقد جلسة التشريعي خلال الأيام القليلة المقبلة بمشاركة الكتل البرلمانية كافة، لمناقشة عدة ملفات أبرزها القوانين التي تم سنها في ظل غياب وتعطيل المجلس التشريعي سواء

دعا إلى عقد جلسة موحدة بين الضفة والقطاع لمواجهة الاعتداء

د. بحريدين جريمة اعتداء

الاحتلال على النائب المختطف محمد جمال النتشة

الصهيوني على النائب المختطف "النتشة" واستمرار الاحتلال في اختطاف نواب الشرعية الفلسطينية، والتوافق على برنامج عمل مشترك لمواجهة الاعتداءات ضد النواب المختطفين وعموم الأسرى في سجون الاحتلال وكافة أبناء شعبنا، والتصدي للمخططات والتحديات الصهيونية الخطيرة التي تواجه أرضنا وقضيتنا.



أدان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اعتداء قوات الاحتلال الصهيوني على النائب محمد جمال النتشة، واصفا الاعتداء بأنه جريمة منكرة بحق نائب فلسطيني منتخب شعبيا ويمثل الحصانة البرلمانية وفق الأصول القانونية والتقاليد الدستورية.

وكانت قوات تابعة لمصلحة السجون الصهيونية قامت

كما دعا بحر البرلمان العربية والإسلامية إلى إدانة جرائم الاحتلال بحق النائب المختطف "النتشة" وكافة إخوانه من النواب المختطفين في سجون الاحتلال، واتخاذ كافة الخطوات والآليات الكفيلة بالضغط على الاحتلال وإجباره على الإفراج عن النواب المختطفين، والعمل على تفعيل القضية في كافة المؤسسات والمحافل الدولية.

بالاعتداء بالضرب على النائب محمد جمال النتشة المضرب عن الطعام منذ ١٢ يوماً احتجاجا على سياسة الاعتقال الإداري، ومن ثم جرى نقل النتشة من سجن عزل "أيلون" في سجن "الرملة" إلى مشفى بعد الاعتداء عليه.

ودعا بحر في بيان صحفي أول أمس المجلس التشريعي إلى عقد جلسة موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة لبحث أمر الاعتداء

أبو مرزوق يدعو المقاومة لتحرير الأسرى بكافة السبل

د. بحريطالب الرئيس عباس بالإسراع بتشكيل حكومة التوافق والتوحد لنصرة الأسرى والمقدسات

السجن، وقد ينضمون للإضراب في أي لحظة. وطالب بحر فصائل المقاومة المسلحة بالعمل الجاد لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال، مبيناً أن الحل الأمثل للتعامل مع هذا الملف يتمثل في مواجهة الاحتلال وسياسته من خلال وحدة شعبنا الفلسطيني وإنهاء الانقسام والتوجه نحو المصالحة الفلسطينية المبنية على الثوابت.

ولفت بحر إلى أن قضية الأسرى قضية جوهرية، وهم يعانون الكثير في سجون الاحتلال وكثير منهم مرضى بالسرطان، مطالباً بزيارات دورية لهم، آملاً أن يتحرك العالم في سبيل حرية الأسرى.

ونوه لوجود إحدى عشر برلمانياً من أعضاء المجلس التشريعي ما زالوا مختطفين لدى الاحتلال على الرغم من الحصانات التي يتمتعون بها بموجب القانون، مشدداً على أن ذلك يعتبر مخالفة واضحة لبنود القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

من جهته دعا د. موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحركة حماس في كلمته فصائل المقاومة لاستخدام كافة السبل المتاحة والأساليب الممكنة لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال، مؤكداً أن قضية الأسرى على رأس سلم أولويات الشعب الفلسطيني وفصائله الوطنية.



على التوالي، مشدداً على أنهم معزولون عن العالم تماماً منذ أن شرعوا بالإضراب.

ونوه إلى أن باقي الأسرى الإداريين وعددهم ٨٠ أسيراً جميعهم من كبار السن والمرضى وقد شرعوا في مقاطعة عيادة

الأسرى في سجون الاحتلال الذين يتعرضون لانتهاكات يومية مخالفة للقوانين الإنسانية والدولية، موضحاً أن عدد الأسرى الإداريين قد بلغ عددهم حتى الآن ٢٠٠ أسيراً، منهم ١٢٠ يخوضون الإضراب المفتوح عن الطعام لليوم الحادي عشر

طالب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السيد محمود عباس بضرورة الإسراع في تشكيل حكومة التوافق الوطني والإعلان عنها في أقرب وقت ممكن، موضحاً أن تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام سيوحد شعبنا في خندق المقاومة لتحرير الأسرى والمقدسات، كما طالب حركتي فتح وحماس بالإسراع في إنجاز باقي ملفات المصالحة الوطنية لإنهاء ملف الانقسام بالكامل.

وأكد بحر أن قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، تقع في سلم أولويات الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي والشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة، مجدداً العهد على العمل الجاد من أجل تحريرهم بشتى السبل والوسائل والإمكانات.

وقال بحر خلال الوقفة التضامنية مع الأسرى الإداريين أمام مقر الصليب الأحمر في قطاع غزة: "الأسرى الإداريون يقعون في سجون الاحتلال بدون تهمة، ويحتاجون للدواء وللعاية الطبية وبعضهم بحاجة لعمليات جراحية، في حين أن إدارة السجون تقابل ذلك بالإهمال الطبي المتعمد، وتترك الأسرى دون أي عناية طبية أو أي اهتمام".

وناشد بحر أحرار العالم بضرورة العمل من أجل إطلاق سراح

في كلمته أمام المجلس المركزي

د. خريشة يدعو لإعادة هيكلة السلطة ومؤسساتها السياسية ويطالب بوقف التنسيق الأمني

للمفاوضات كانت مخيبة لأمال شعبنا وكذلك للمفاوضين أنفسهم، مؤكداً بأن عشرين عاماً والاسرائيليين يسرون على مناهج "شامير" المتمثل بالابتزاز واتباع منهج وسياسة الأمر الواقع وتغيير الوقائع على الأرض بهدف خلق وقائع جديدة.

وشدد على أن استمرار النهج التفاوضي أصبح هدفاً في حد ذاته لدى قيادة السلطة وأصحاب مدرسة المفاوضات، منوهاً إلى أن المفاوضات باتت تشكل غطاءً للإجراءات اللاإنسانية والأخلاقية من قبل الاحتلال بحق أبناء شعبنا الفلسطيني البطل، مضيفاً بأنه لم يقابل أحد ولم يستمع لأحد من المسؤولين والقيادات إلا وتحدث عن رفضه لنهج المفاوضات، متسائلاً بالقول: إذا كنتم جميعاً ضدها فمن هو إذا معها ومع استمرارها، أي المفاوضات.

ودعا خريشة في نهاية كلمته إلى إعادة العلاقة مع الاحتلال لطبيعتها وحقيقتها المتمثلة بمقاومة الاحتلال ومجابهة أهدافه ومخططاته الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، مشدداً على ضرورة أن تشمل مقاومة الاحتلال كافة معاني وأشكال المقاومة وعلى رأسها الكفاح المسلح.

المصلحة إعادة النظر في ضرورتها والعمل على إيجاد بدائل حقيقية تكون أكبر نفعاً لشعبنا وقضيتنا الوطنية. ندرك أن استمرار السلطة بحد ذاته ليس هدفاً وما يعمل الإسرائيليون على تكريسه عبر الالتزامات المفروضة عليها وعبر ما تلتزم به نفسها دون أن يلتزم الطرف الآخر بنفسه بشيء".

وشدد على أننا بحاجة إلى سلطة للشعب تحمي وحدته وتحافظ على ثوابته ولسنا بحاجة لسلطة على الشعب الفلسطيني، مطالباً بوقف التنسيق الأمني أو على الأقل التلويح بوقفه.

وأشار خريشة إلى حاجة شعبنا لإعادة هيكلة السلطة ومؤسساتها السياسية عبر تجديد شرعيتها وشرعية هيئاتها بواسطة انتخابات حقيقية ممثلة ومعبرة عن حقائق الواقع الفلسطيني، مشدداً على أن المنظمة ليست ملكاً موروثاً لأحد بل هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي بحاجة لميثاق توافقي لا يتم شطبه أو التراجع عنه تحت أي مبررات أو اعتبارات ويكون مرجعاً للممارسة الوطنية. وأضاف بأن النتيجة التي وصلنا إليها والمحصلة العامة

والرغبة والقرار. وأكد بأن المصالحة تعني بالضرورة تصليب الموقف ومواجهه المخاطر التي تحدد بقضيتنا وشعبنا، لافتاً إلى حجم المخاطر والتحديات الجمة التي تواجهنا، مشيراً إلى حديث الرئيس عباس حول الحصار المالي والاقتصادي المتوقع أن يفرض على شعبنا وقد يتطور الوضع إلى عزل سياسي.

واقترح خريشة تشكيل لجان متخصصة تقوم بعمل تقارير استراتيجيية وتقديمها للمجلس المركزي في اجتماعاته القادمة حتى يتمكن المجلس من اتخاذ القرارات المناسبة بشكل علمي وعلى أساس من الوضوح والمهنية، لافتاً إلى أن العديد من أعضاء اللجنة التنفيذية دائمي الشكوى من التهميش وعدم المعرفة وعدم التشاور معهم وخاصة في القضايا المهمة والقرارات الاستراتيجية.

وخاطب خريشة رئاسة السلطة قائلاً: "أنا أفهم أن أي هيئة أو حكومة أو سلطة لا يخدم وجودها وبرنامجه وأدائها تحقيق مصالح شعبنا في التحرير والعودة وإقامة الدولة تتحول إلى عبء على شعبنا وتثقل كاهله، لذا تقتضي

دعا النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. حسن خريشة للإسراع في تشكيل الحكومة التوافقية المرتقبة، مثنياً الجهد الذي بذل من كل الأطراف لتحقيق المصالحة الوطنية.

جاءت أقوال خريشة في كلمته التي ألقاها خلال انعقاد المجلس المركزي مؤخراً في مدينة رام الله.

وأوضح أن الرئيس محمود عباس أكد في كلمته أمام اجتماع المجلس المركزي على تمسكه بكل ما تعهد به وبكل ما يتوقعه المواطن في إطار رسائله المختلفة في كل الاتجاهات.

وأضاف أنه من حقنا أن نسأل القيادة الفلسطينية عن ثماني سنوات من الانقسام وعشرات اللقاءات الفاشلة التي عقدت في كثير من العواصم العربية وغير العربية فيما كان يوماً واحداً كافياً لتحقيق المصالحة.

وتابع: "أنا أرى أننا بحاجة للإسراع في تشكيل الحكومة، وخمس أسابيع فتره طويلة لأن إطالة وإضاعة الوقت يفتح باب الشك والريبة، عاداً ذلك دليلاً على أن شعبنا وفصائله قادر على تحقيق المصالحة الحقيقية عند امتلاك الإرادة

د. بحر يثمن دور الشيخ الأشقر في دعم المشروع الإسلامي والعمل الوطني

نواب التشريعي يشاركون في مؤتمر دولي عن الشيخ عمر الأشقر بالجامعة الإسلامية

والعمل الوطني وزاوجوا بين سعة الفقه والفوس في بحر العلم والمعرفة وبين السلوك الرصين الحافل بالتواضع والرفق والمرونة أمام الناس والذلة والانكسار لله تعالى، وشهدت لهم ساحات العلم والعمل بالعباءة والجدد المتواصل والتضحية الصادقة حتى استحقوا مكانتهم العلية في نفوس أبناء شعبنا وأمتنا، لقد أثرى الراحل الكبير المكتبة العربية والإسلامية بكتبه القيمة ومؤلفاته المتعددة: في التفسير وعلومه، في الفقه وأصوله، والعقيدة الوسطية عقيدة أهل السنة والجماعة، وكذلك في مجالات الفكر والثقافة والسياسة".

وأكد بحر أن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في ظل جهود تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية التي نأمل أن تحقق الخير لشعبنا، وأن ترفع من معاناته، وتسهم في تطوير أشكال مقاومته للاحتلال الصهيوني، وتعمل على تفعيل قضيته على المستوى الإقليمي والدولي.

وفي نهاية كلمته شكر بحر كل من أسهم في إنجاح المؤتمر الدولي، آملاً أن يثري به مسيرة العلم والدعوة والجهاد.



وأضاف: "لم نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم إلا بفضل أولئك الرجال البررة من أمثال أ. د. عمر الأشقر رحمه الله الذين جمعوا بين العلم الشرعي

والإسلامية، لقد كان شيخنا رحمه الله من أبرز مؤسسي حركة حماس وكان أول رئيس لمجلس شورى الحركة".

الأمة أعنف موجات التغريب الفكري ومحاولات طمس الهوية الإسلامية وبث روح الميوعة والسقوط والانتهزام في نفوس شعوبنا العربية

شارك نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بالتعاون مع كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بعنوان "العلامة الفلسطيني الأستاذ الدكتور عمر الأشقر وجهوده العلمية والدعوية والسياسية"، وذلك في قاعة المؤتمرات الكبرى بالجامعة الإسلامية، بحضور عدد من الشخصيات السياسية وقادة العمل الوطني وجمع من النخب الأكاديمية والعلمية. وأكد بحر خلال كلمته أمام الحضور بالمؤتمر أن هذا المؤتمر يأتي في إطار توثيق أعمال هذا العالم الرباني ويشكل جزءاً من الوفاء له وشكلاً من أشكال تخليد عمله المبدع: ليظل نبزاً ونوراً للعلماء والعاملين وطلبة العلم من بعده إلى يوم الدين.

وقال: "إننا نتحدث عن علم من أعلام الفكر والدعوة والتربية والسياسة والجهاد، وقطب من الأقطاب الوطنية المخلصة الصادقة ورجل من أولئك الرجال الأفاضل الذي قام على أكتافهم المشروع الإسلامي الأصيل في وقت شهدت فيه

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

التشريعي.. عهد جديد

منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها أقدامنا باحة المجلس التشريعي الفلسطيني كنا نعتقد أن الأمانة جد بالغة، وأن المسؤولية بالغة الثقل والخطورة والأهمية، وأن المهام التي يفترض أن يضطلع بإنفاذها التشريعي ينوء بها الواقع الفلسطيني المثقل بالألام والجراحات، ونظامه السياسي الذي أصابه الترهل والصدوع على إيقاع القيود التي أسرته بها اتفاقات أو سلو المعروفة.

لكن الجراحات التي خلفتها مسيرة الانقسام البغيض، وما شابها من ملابسات سلبية وتداعيات مؤسفة، لم تدع لتجربة المجلس التشريعي الواعدة في أن تأخذ حظها ونصيبها من العمل والنهوض بالواقع الفلسطيني وخدمة قضيتنا الوطنية.

منذ لحظة الانقسام الأولى كنا في رئاسة المجلس التشريعي الأكثر حرصاً على تجنب المجلس التشريعي دوائر الخلافات والمناكفات السياسية باعتباره مؤسسة وطنية صرفة، وإحدى أهم سلطات النظام السياسي الفلسطيني، ونادينا ودعونا مراراً وتكراراً لإبعاد التشريعي عن أتون النزعات الحزبية والفصائلية إلا أن نداءنا المخلصة ودعواتنا المتكررة، آنذاك، ذهبت سدى.

نطمح اليوم أن نفتتح صفحة جديدة في حياتنا الوطنية، ونعيد الاعتبار للمؤسسة التشريعية التي تعطل دورها في الضفة الغربية طيلة السنوات الماضية، ونرسي أسس ودعائم مواجهة التحديات الصهيونية التي تواجهنا صباح مساء، ونرسم مع كل فصائل وشرائح شعبنا خيوط المستقبل الواعد على إيقاع توافق وطني أصيل.

إن الإعلان عن قرب تشكيل الحكومة يجب أن لا يترافق مع البحث المستفيض بشأن دور ومكانة المجلس التشريعي، إذ لابد أن نتمسك جميعاً بالقانون الأساسي الفلسطيني الذي يشكل الناظم الأساس للحياة السياسية الفلسطينية وللنظام السياسي الفلسطيني.

ولا شك أن الحكمة الوطنية تقتضي تعزيز التمسك بالقانون الأساسي الفلسطيني ودوام العمل به كحكم ومرجعية في إطار القضايا والملفات السياسية المختلفة، كي يعمل المجلس التشريعي بشكل موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة في أقرب وقت ممكن، ويتولى أداء مهامه وممارسة مسؤولياته البرلمانية وفقاً للقانون، حسب اتفاقية القاهرة شهر مايو/ أيار من العام ٢٠١١، وإعلان الدوحة شهر شباط/ فبراير من العام ٢٠١٢، وإعلان غزة الشهر الماضي، وينتهي من منح الثقة للحكومة المرتقبة، وكذلك قانون الانتخابات الذي يجب أن يتم عرضه على التشريعي لإقراره خلال الأسابيع القادمة، كي يتفرغ من بعد للأولويات الملحة التي تنتظرها ساحتنا الوطنية.

إن التوافق الوطني المطلوب يحتاج إلى طوق حماية قانونية ودستورية لضمان عدم حرف البوصلة الوطنية عن مسارها الصحيح، وتثبيت الالتزام بالقيم والمبادئ القانونية التي تنظم الحال والمسار الفلسطيني، وتنضج التجربة الوطنية وتمنحها الرشد المطلوب وإكسير النجاح في خضم العواصف والتحديات التي تحيط بها من كل حذب وصوب.

من هنا فإن حاجتنا إلى تفعيل المجلس التشريعي الذي يشكل الضامن الأساس لإنفاذ مبادئ ونصوص القانون الأساسي الفلسطيني، هي حاجة ضرورة بالغة المساس والإلحاح، وتشكل أولوية رئيسية تقع في صدارة سلم الأولويات الوطنية الفلسطينية في المرحلة الراهنة.

لذا، فإن مهمة إعادة تفعيل التشريعي ينبغي أن تشكل أحد أهم الأولويات ضمن الأجندة الوطنية المطروحة، لأن المجلس التشريعي هو المؤسسة الأكثر أهمية في إطار مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ككل، والجهة الأساس التي تكفل الرقابة على أداء الحكومة وتقويم عمل مؤسساتها المختلفة.

المجلس التشريعي يعبر عن ضمير الشعب الفلسطيني الحي، ويشكل ضماناً أساسية لإنجاح جهود التوافق الوطني، وقد أن الأوان كي يلتزم المجلس من جديد في الضفة وغزة حتى يأخذ دوره الحقيقي في حماية مسيرة المصالحة والشراكة الوطنية بين أبناء الشعب الفلسطيني، والعمل على تطوير نظامنا السياسي واستنهاض قضيتنا الوطنية.

خلال وقفة تضامنية مع الأسرى المضربين عن الطعام

د. بحر يدعو الدول المنظمة لاتفاقية

جنيف لعقد مؤتمر دولي عاجل لنصرة الأسرى

وزير الأسرى يدعو شعبنا وأمتنا لتشكيل جدار استنادي قوي لدعم الأسرى



تتناسب مع حجم معاناة أسرانا الأبطال الذين يعانون الموت البطيء يوماً بعد يوم بفعل إجراءات مصلحة السجون الاسرائيلية».

جدار استنادي لدعم الأسرى

من جهته ذكر وزير الأسرى د. عطا الله أبو السبح العالم بأن ٢٠٧ أسيراً قضاوا في سجون الاحتلال جراء التعذيب وسياسة الإهمال الطبي.

ودعا أبو السبح الأمة العربية والإسلامية والشعب الفلسطيني على وجه التحديد لتشكيل جدار استنادي قوي لدعم الأسرى معنوياً وقانونياً في وجه الحلف الصهيوني.

تحرير الأسرى.. أمانة

وقال أبو السبح إن الاحتلال يمارس بحق الأسير الفلسطيني كل صنوف العنف والتعذيب، منوهاً إلى أن مسألة تحريرهم هي عبارة عن أمانة في أعناقنا جميعاً.

وأكد أنه من الضروري جداً أن نعمل بكل السبل والطرق والوسائل لتحرير الأسرى الأبطال، لأنهم خرجوا من أجل كرامتنا وكرامة شعبنا الفلسطيني.

ليسوا إرهابيين

وأضاف أبو السبح أن الأسرى ليسوا إرهابيين ولكنهم يمارسون حقوقهم الطبيعية التي كفلها لهم القانون الدولي وعلى المجتمع الدولي أن يترجم نصوص القانون الإنساني إلى حقائق على الأرض.

منطق سقيم

ونوه أبو السبح إلى أن الجندي الإسرائيلي يسرح ويمرح في أرضنا في الضفة الغربية بينما أسرانا الأبطال لا زالوا يقبعون في سجون الاحتلال خلف القضبان، مضيفاً بأن هذا المنطق الأعوج السقيم يجب أن يتم تغييره بأي طريقة.

العهد على العمل الجاد لتحريرهم بشتى السبل والإمكانات.

وأضاف: «الأسرى الإداريون يقبعون في سجون الاحتلال بدون تهمة، ويحتاجون إلى الدواء وإلى عمليات جراحية دون أي عناية طبية أو اهتمام من قبل الاحتلال».

مناشدة أحرار العالم

وناشد بحر أحرار العالم بضرورة العمل من أجل إطلاق سراح الأسرى في سجون الاحتلال الذين يتعرضون لانتهاكات يومية مخالفة للقوانين الإنسانية والدولية.

المقاومة المسلحة

وطالب بحر فصائل المقاومة المسلحة بالعمل الجاد لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال، مبيناً أن الحل الأمثل للتعامل مع هذا الملف يتمثل في مواجهة الاحتلال وسياسته من خلال وحدة شعبنا الفلسطيني وإنهاء الانقسام، والتوجه نحو المصالحة الفلسطينية المبنية على الحقوق والثوابت الوطنية.

قضية جوهرية

ولفت بحر إلى أن قضية الأسرى هي قضية جوهرية، وهم يعانون الكثير في سجون الاحتلال وكثير منهم مرضى بالسرطان، مطالباً بزيارات لهم.

وأعرب بحر في أن يتحرك العالم في سبيل حرية الأسرى، منوهاً إلى وجود الكثير من المعتقلين الإداريين، وبرلمانيين مختطفين ولديهم حصانات ما يشكل مخالفة واضحة للقانون.

أين القادة العرب؟!

وذكر بحر القادة العرب وجامعة الدول العربية بمسؤولياتهم تجاه الأسرى قائلاً: «يكفي بيانات واستنكارات، يجب أن نغادر هذا المربع من الأقوال التي لا تسمن ولا تغنى من جوع، فقضية الأسرى بحاجة إلى أفعال سريعة

دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدول المنظمة لاتفاقية جنيف الثالثة إلى عقد مؤتمر دولي عاجل في مدينة جنيف من أجل مناقشة الحالة المأساوية التي يعانيها الأسرى في سجون الاحتلال واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أحكام هذه الاتفاقية.

جلسة طارئة

كما دعا بحر خلال مسيرة شارك فيها نواب ووزراء ومسؤولين في الحكومة، المفوض السامي لحقوق الإنسان، لممارسة صلاحياته المخولة له بموجب القانون الدولي، والمشاركة إلى دعوة مجلس حقوق الإنسان المنبثق عن الأمم المتحدة لعقد جلسة طارئة لوقف الإجراءات التعسفية والانتهاكات الإنسانية التي يقوم بها الاحتلال ضد أسرانا البواسل في سجون الاحتلال.

تشكيل وفد طبي

وطالب بحر المفوض السامي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات الدولية والحقوقية والإنسانية، للمساعدة في تشكيل وفد طبي دولي لمعاينة الأسرى المضربين والعمل على تقديم العون الطبي لهم عاجلاً قبل أن يقع في صفوفهم وفيات لا قدر الله.

مناشدة البرلمانات والمنظمات الأممية

وناشد بحر البرلمان الأوروبي ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة للضغط على دولة الاحتلال بهدف الامتنثال للقانون الدولي ووقف سياسة الاعتقال الإداري نهائياً.

على رأس الأولويات

وأكد بحر أن قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي تقع في سلم أولويات الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي والشعب الفلسطيني، مجدداً

النائب سميرة الحلايقة في حوار مع (البرلمان) :

عودة المجلس التشريعي للانعقاد بشكل موحد مرهون بقرار من الرئيس أبو مازن



وأكدت النائب عن محافظة الخليل سميرة الحلايقة أن عودة المجلس التشريعي للانعقاد بشكل موحد بين الضفة والقطاع مرهون بقرار رئاسي من الرئيس محمود عباس (أبو مازن).

وأوضحت حلايقة في حوار مع «البرلمان» أن مراقبة أداء الحكومة التوافقية المرتقبة، واستصدار

القرارات والقوانين ومناقشة المشاريع الداعمة لحقوقنا الوطنية، وتدشين مرحلة نيابية حقيقية، يشكل أبرز مهمات المجلس التشريعي خلال المرحلة القادمة.

ولفتت إلى أن المصالحة المطروحة يجب أن تأخذ بعدا عربيا وإسلاميا مدعوما بموقف فصائلي وشعبي

وأكدت النائب عن محافظة الخليل سميرة الحلايقة أن عودة المجلس التشريعي للانعقاد بشكل موحد بين الضفة والقطاع مرهون بقرار رئاسي من الرئيس محمود عباس (أبو مازن).

وأوضحت حلايقة في حوار مع «البرلمان» أن مراقبة أداء الحكومة التوافقية المرتقبة، واستصدار

في المصالحة وتثبيت أركانها خير رد على هؤلاء. هل تتوقعون أن تمضي العلاقات بين فتح وحماس بانسيابية تحت قبة البرلمان خلال المرحلة القادمة، وخصوصا في ظل الحديث عن إمكانية قيام التشريعي بمراجعة القوانين والمراسيم الرئاسية التي تم إصدارها في مرحلة الانقسام؟

لن تخلو العلاقة بينهما من بعض المنغصات فنحن مقبلون على مرحلة جديدة تختلف كثيرا عن الحالة التي كرسست خلال أعوام كثيرة، والخلاف إذا كان على سبيل التنافس في خدمة القضية فهذا شيء محمود وإذا كان الخلاف لجذب المواطن إلى الحالة التي كرسست بغزة أو الضفة فهذا سيضاف إلى المنغصات التي ستواجه المصالحة.

لكن على الفريقين أن يفهموا أن الشعب لم يعد قادرا على التحمل وهو من سيتحدث أخيرا في القرارات المصرية التي تهمة وتهمة قضيتهم.

وبخصوص المراسيم التي صدرت يجب أن تطرح بحسب القانون الفلسطيني للمناقشة في المجلس التشريعي خلال شهر من صدورهما وإلا ستكون لاغية، وهذا الأمر يمكن تجاوزه بتغليب القانون والمصلحة

المصالحة بحاجة إلى بعد عربي

وإسلامي مدعوم بموقف فصائلي

وشعبي ومؤسساتي داخلي



العامية ووجود حالة من التوافق عليها.

هل يمكن لنا أن نتوقع استعادة القضية الفلسطينية لمكانتها المركزية على المستوى الإقليمي والدولي عقب إنهاء مرحلة الانقسام البغيض؟ وما مدى تأثير ذلك على إدارة الصراع مع الاحتلال الصهيوني؟

بالعودة إلى المصالحة وإعادة اللحمة إلى شطري الوطن، فالأمر يحتاج منا جميعا أن نلتفت إلى القضايا المصرية للشعب والقضية، والتصدي للمخططات التهويدية للقدس والمقدسات، والالتفاف حول قضية الأسرى والعمل على إطلاق سراحهم، وإنقاذ ما تبقى من الأرض، والعمل على قلب رجل واحد حتى تعود القضية إلى ما كانت عليه قبل الانقسام، ويعود الاحترام للفلسطينيين الذي شكل الانقسام صورة قاتمة لهم عبر العالم.

للقائع التي فرضتها المصالحة الفلسطينية الداخلية أم أنها ستحاول إفشالها بكل السبل من خلال المرحلة القادمة؟

من المؤكد أن الاحتلال سيحاول عبر كل السبل إفشال المصالحة، وهذا ما يترقب له الشارع الفلسطيني، ولكن استمرار المصالحة ورفض سياسات الاحتلال التصفوية بيد الفلسطينيين وحدهم، ولو لم يكن هناك انقسام وخلاف فلسطيني كبير لما استغل الاحتلال ذلك ورسخ الواقع الاحتلالي الاستيطاني القائم خلال الأعوام الماضية من عمر الانقسام.

الحكومة القادمة عليها مهمات كبيرة واحدة منها إفشال مخططات الاحتلال والاستعداد لمواجهة التحديات ولذلك يجب أن تدعم من قبل الجميع كي تستمر.

هل تتوقعون أن تكرر المرحلة الانتقالية التي ستسبق الانتخابات المرتقبة الأسس المطلوبة لبناء الشراكة الوطنية خلال المرحلة القادمة؟

عندما نتحدث عن مرحلة انتقالية يجب أن نؤسس لمبدأ شراكة حقيقية وليس مبنيا على التوقعات. يجب أن تجسد الشراكة على الأرض من خلال تهيئة الأجواء وإعادة الثقة إلى نفوس الذين عذبوا خلال فترة الانقسام ومنح المواطن الفلسطينية ضمانة حقيقية بعدم العودة به إلى السوء، وهذا لا يكون إلا من خلال تجربة ناجحة وفترة زمنية كافية تمتحن فيها القلوب والنفوس وتعادلها روح العطاء والمباشرة من جديد بحيث تتوقف كل الأشكال التجاوزات التي حصلت خلال السبع سنوات الماضية. مجلس ولجان معطلة وجلسات موقوفة وانتهاكات صارخة تحتاج لوقت لا يقل عن عامين يتم من خلالها التأسيس لشراكة حقيقية قابلة للعيش.

أعلنت قيادات في حركتي حماس وفتح أن هناك جهات تحاول إحباط جهود ومساعي المصالحة، فمن تلك الجهات وهل تتوقعون أن تشكل تلك الجهات تحديا مهما في وجه المصالحة؟

حركتا حماس وفتح ليستا الجهتين المعنيتين بالمصالحة، المصالحة يجب أن تأخذ بعدا عربيا وإسلاميا مدعوما بموقف فصائلي وشعبي ومؤسساتي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تستند المصالحة إلى التوافق وإزالة العقبات مثل الاعتقال السياسي وإيقاف المفاوضات والتنسيق الأمني بكل أشكاله مع الاحتلال وإعادة هيكلة الهيئات والمؤسسات المترهلة التي ستحمي هذا الاتفاق مجتمعة، وبعدها لا أرى أن هناك مبررا واحدا سيمنع المصالحة.

هناك بعض الجهات التي تحاول فرض شروطها بحصولها على ضمانات مستقبلية وهذه الجهات يجب أن تسير وفق رأي ومواقف الجميع وأن تتوقف عن ممارساتها ضد الشعب والوطن والقضية، والاستمرار

ونحن بدورنا نوجه رسالة إلى كل المعنيين بمصالحة حقيقية إزالة العقبات التي تعترضها قبل البدء بأي خطوة.

هل هناك رؤية أو مقاربة حول آليات إعادة تفعيل المجلس التشريعي من خلال المرحلة القادمة، وخصوصا في مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة التوافقية المرتقبة؟

كبادرة لحسن النوايا باتجاه المصالحة يجب على الرئيس أبو مازن أن يصدر قرارا وجهيا غير قابل للنقض من أي جهة بما فيها منظمة التحرير لعقد جلسة للمجلس التشريعي الفلسطيني الذي عطل بسبب عدم استصدار مثل هذه القرارات، ومن ثم الإعلان عن تشكيل الحكومة التوافقية والتي لن تواجه الاعتراض من المجلس التشريعي والذي صوت على حكومة الوحدة ١١ والتي حصلت على ٩٨٪ من معظم الكتل البرلمانية بداية عام ٢٠٠٧. المجلس التشريعي غيب عن صنع القرار لمدة سبع سنوات كاملة وهذا يكفي.

هل بدأت في العودة إلى مقر المجلس برام الله عبر دخول المقر الذي حيل بينكم وبين دخوله طيلة فترة الانقسام؟

نحن منعنا من عقد جلسة برلمانية ومنعنا من العودة للمجلس التشريعي بشكل جماعي لكن لم نمنع من مراجعة مكاتب المجلس التشريعي ولم نمنع من مراجعة دوائر المجلس من غير الجلوس في قاعة الجلسات، ونحن كنا نمارس أعمالنا الخدمائية والتواصل مع أبناء المجتمع من خلال مكاتبنا الخاصة المصرح العمل فيها بحسب القانون.

نحن منعنا من عقد جلسة وتم إغلاق القاعات والمكاتب في وجوها عدة مرات، لكن عملنا وتواصلنا من خلال مكاتبنا لم ينقطع، وعودتنا للجلسات وللمجلس التشريعي بشكل جماعي مرهون بقرار من الرئيس أبو مازن ورفع الفيتو الصهيوني- أمريكي عن الجلسات التي منعت من تموز ٢٠٠٧.

ما هي الخطوة الأولى التي يفترض أن يضطلع بها المجلس التشريعي عقب منحه الثقة لحكومة التوافق الوطني المرتقبة؟

الخطوة الأولى هي تفعيل دور لجان المراقبة المنبثقة عنه والتي عطلت منذ سبع سنوات ومراقبة الحريات في الضفة وغزة، ومراقبة أداء الحكومة واستصدار القرارات والقوانين ومناقشة المشاريع الداعمة لحق الفلسطينيين في الدفاع عن حقوقهم التي انتهكت من قبل الاحتلال خلال الحقبة الماضية، والاستعداد لتدشين مرحلة نيابية حقيقية قادرة على تحمل الأعباء والمسؤوليات من منطلق وطني فصائلي ومؤسساتي حكومي وذلك بعمل مدعوم على مستوى المؤسسة التشريعية، القضائية، والتنفيذية، والإعلامية.

هل تتوقعون أن تستسلم حكومة الاحتلال

بداية.. هل تبدو الأمور مبشرة هذه المرة إزاء ملف المصالحة الوطنية؟

كنا في كل مرة يتم فيها الحديث عن مصالحة نطالب أن تكون هناك مصالحة مجتمعية حتى يتسنى تهيئة التربة الصالحة لتعيش المصالحة بدون منغصات.

ربما كانت التحركات الفلسطينية السريعة حول تشكيل الحكومة وزيارة الأحمد إلى غزة ولقاء أبو مازن مع مشعل تبشر بخير ولكن هناك منغصات أخرى لازالت موجودة كالاغتيال السياسي والاستدعاءات والتي هي السبب الرئيسي الذي يفشل

مراقبة أداء الحكومة واستصدار

القرارات والقوانين ومناقشة المشاريع

الداعمة لحقوقنا الوطنية، وتدشين

مرحلة نيابية حقيقية، أبرز مهمات

التشريعي خلال المرحلة القادمة



المصالحة كل مرة.

ما طبيعة التحديات التي يمكن أن تواجه مسيرة المصالحة خلال المرحلة القادمة؟

تحدثنا سابقا عن النوايا التي إذا ما استقامت استقام العمل، والآن مع وجود النوايا نأمل من السلطة الفلسطينية الوقوف بوجه الفيتو الأمريكي على المصالحة وتشكيل الحكومة واعتبار أن تشكيلها هو شأن فلسطيني داخلي وتقديم الاعتراضات على التدخل الخارجي الأجنبي إلى الجهات الحقوقية والإنسانية والمؤسسات الدولية لأجل رفع هذا الفيتو. ونحن نعلم أن الاشتراطات القديمة على تشكيل الحكومة يجب أن تنتهي فور تشكيلها والتي تشكل عائقا حقيقيا أمام ذلك، منها اشتراطات الاحتلال بأن تعترف به علما أن الحكومة القادمة هي حكومة مهنيين وليس لها علاقة بالقرار السياسي الفصائلي، وإذا كان الحديث يدور عن حكومة تكنوقراط لتقلع بهوم المواطن الفلسطيني وهي حكومة متوافق عليها فصائليا فمن باب أولى احترام هذا التوافق عالميا وداخليا وعربيا وليس حشد المواقف لإفشالها بل يجب دعمها للسير قدما بهوم الشعب الفلسطيني وحماية منجزاته.

المجلس التشريعي.. مرحلة جديدة وانطلاقة واثقة في ظلال التوافق الوطني



النائب المجدلوي: الأولوية الأولى للتشريعي
تسهيل أمور المصالحة وإعادة النظر في
قوانين المرحلة السابقة.. والصواب عرض
الحكومة على التشريعي أولا



النائب موسى: إعادة النظر في المراسيم
والقوانين حسب الحاجات والضرورات
والرقابة على الحكومة أبرز مهام التشريعي..
والتوافق عنوان المرحلة القادمة



النائب أبوشهلا: الدور الأساس للتشريعي
خلال الأشهر المقبلة هو الرقابة على أداء
الحكومة ودراسة بعض القوانين وإعادة
الاعتبار لسيادة القانون والحريات

هل سينعقد المجلس التشريعي بحضور كافة الكتل والقوائم البرلمانية على إيقاع الخطوات المتسارعة لمسيرة المصالحة الوطنية، ومتى سيتم ذلك؟ وهل ستعرض الحكومة التوافقية المترقبة على المجلس التشريعي بعد تشكيلها كي تنال الثقة الدستورية أم ستكتفي بأداء اليمين الدستورية أمام السيد الرئيس؟ وما هي أولويات عمل المجلس التشريعي إبان المرحلة المقبلة؟

«البرلمان» حملت هذه الأسئلة الهامة إلى عدد من نواب المجلس التشريعي، وأعدت بموجب ذلك التقرير التالي:

الرقابة وسيادة القانون

فقد أكد النائب عن كتلة فتح البرلمانية في المجلس التشريعي د. فيصل أبو شهلا أن انعقاد المجلس التشريعي سيكون حسب الاتفاق الذي وُقِعَ في القاهرة، والذي نص بوضوح على انعقاد المجلس التشريعي بعد تشكيل الحكومة وأدائها القسم أمام الرئيس أبو مازن، وبالتالي تبدأ الدعوة للدورة الثانية للمجلس التشريعي، مضيفاً: "هذا ما تم الاتفاق عليه وهو ينفذ الآن، ونحن لسنا بصدد اجتهادات جديدة، فنحن ننفذ ما تم الاتفاق عليه".

وأضاف: "ما تم الاتفاق عليه في القاهرة أن تُشكّل الحكومة وتؤدي القسم أمام الرئيس، ومن ثم تُمنح الثقة من التشريعي، نحن في ممر إجباري لإنهاء الانقسام، ونحن الآن أمام وضع كارثي تعطلت فيه مؤسساتنا وتعطل وضعنا العام، ونحن الآن بصدد أن نخرج من هذا المستنقع".

وحول دور المجلس التشريعي في المرحلة القادمة أكد النائب أبو شهلا أن الدور الأساس للمجلس هو الرقابة على الحكومة وأدائها، وضرورة أن يقوم الوزراء بدورهم، وإنهاء مظاهر الانقسام في الوزارات، بالإضافة إلى دراسة بعض القوانين، وإعادة الاعتبار لسيادة القانون والحريات.

وأشار أبو شهلا إلى أنه تم الاتفاق والتوقيع على ميثاق شرف بين الكتل البرلمانية على هامش الحوارات التي جرت في القاهرة، يقضي بالآتي تنجر إلى صراعات جديدة داخل المجلس التشريعي، وبالتالي سيكون العمل على

كل الأمور بالتوافق إلى حين إجراء الانتخابات الجديدة.

وتابع: "في الحقيقة شرعيتنا انتهت، نحن انتُخبنا لأربع سنوات ونحن الآن في السنة التاسعة، وهذا تجاوز للقانون، ونأمل أن نستطيع تجاوز المرحلة القادمة بسلام، ونعيد الاعتبار لكل المؤسسات، الكثير من القوانين التي كانت على خلفية الانقسام في غزة والضفة، من كتلة التغيير والإصلاح ومجموعات العمل في الضفة، كل ما نتج من اجتهادات في تلك الفترة تحتاج إلى مراجعة وتوافق لإنهائها".

التوافق عنوان المرحلة

أما النائب عن كتلة التغيير والإصلاح يحيى موسى فأكد ما طرحه النائب أبو شهلا بخصوص أن انعقاد المجلس التشريعي هو جزء من الاتفاق الموقع بين الطرفين، قائلاً: "أتوقع أن المرحلة القادمة ستكون مرحلة عمل شاق، وسيكون للمجلس دور مهم جداً باعتباره يمثل نوعاً من الأمان الداخلي لعمل الحكومة، ولحسن سير المصالحة كي تصل إلى تحقيق الآمال الوطنية".

وبخصوص أولويات المجلس التشريعي في المرحلة القادمة أوضح النائب موسى أن مهمة المجلس هي العمل على التوافق الوطني ورعايته سواء فيما يتعلق بالهيئات، واللجان، والتشريعات التي ستعرض عليه من مراسيم وقوانين، وبالتأكيد سيراقب على الحكومة بشكل جماعي بعيداً عن الحزبية.

وأضاف: "التوافق هو عنوان المرحلة القادمة، التوافق لا

نفس الوقت نحفظ مسار التوافق الوحدوي الذي أنجز، فالأولوية للمحافظة على القانون، وأنا أجزم بأن ليس فقط الغالبية العظمى من النواب، ولكن إجماع النواب سيكون مع منح الحكومة الثقة، إذا ما سارت وفق المسار القانوني الذي يرسمه القانون الأساسي".

وأضاف: "أنا فوجئت بما نُسب للدكتور عزيز دويك في أنه يرى لصالح المصالحة التفاضي عن خطوة قسم الحكومة أمام الرئيس قبل نيل الثقة، وأقول للدكتور عزيز الذي يعرف احترامي وصداقتي له، أنه جانبه الصواب، وكنت أتوقع منه أن يكون أول من يذود ويدافع عن القانون، وعن حق المجلس التشريعي في أن يعطي الحكومة الثقة قبل أن تؤدي القسم أمام الرئيس".

وأشار مجدلوي إلى أن الأولوية الأولى للمجلس التشريعي ستكون تسهيل كل أمور المصالحة، لكن هذا لا يعني تجاوز القانون أو ضربه، لأن الإنسان الفلسطيني يحتاج إلى ناظم ينظم علاقاته بالسلطة وحقوقه وواجباته تجاه المجتمع والسلطات.

وتابع: "نحن نعمل على من أجل تسهيل عمل الحكومة القادمة على طريق استعادة وحدتنا كما يتمناها شعبنا، وذلك يتطلب أولاً الوقوف أمام رزمة القوانين التي أصدرها الأخ الرئيس أبو مازن حتى تُستكمل الدورة القانونية بهذه القوانين، أما بالنسبة للقوانين التي صدرت عن المجلس التشريعي الذي تعقده كتلة حماس، فهذه القوانين لا صفة شرعية لها حتى الآن، وتستطيع ككتلة أن تتقدم بها للمجلس التشريعي لتستكمل دورتها القانونية كذلك".

المغالبة، لن تكون رؤية المجلس التشريعي هي المغالبة بل التوافق والإجماع وتوفير مناخات الوحدة، لأننا مقبلون على صراع مع العدو الصهيوني، الذي يحاول إعاقة هذه المصالحة، والأصل أن نتعامل بشكل جماعي".

وبخصوص العمل التشريعي والقانوني في المرحلة القادمة قال موسى: "الأساس سيكون لإعادة سن القوانين التي تمت سواء مراسيم أو قوانين، وذلك حسب الحاجات وسلم الأولويات، والأولويات حسب حاجات الناس، والأشياء الضاغطة على المجتمع، وهناك حاجات مستعجلة مرتبطة بالانتخابات وغيرها، وقضايا مختصة بالشأن الحياتي اليومي، حسب الضرورة".

أولوية دعم المصالحة

من ناحيته قال النائب عن الجبهة الشعبية جميل مجدلوي أنه من الطبيعي أن تشارك كل الكتل والقوائم البرلمانية والشخصيات المستقلة في أي جلسة قادمة للمجلس التشريعي، لأن المطالبة بإنهاء الانقسام، وتفعيل المؤسسات الموحدة لشعبنا على اختلاف مستوياتها، كانت موضع إجماع، لذا سيشارك الجميع في الجلسات المقبلة إذا ما سارت عربة إنهاء الانقسام في الطريق المأمول لها، حسب قوله.

وحول نيل الحكومة القادمة للثقة بعد أدائها اليمين أمام الرئيس، أكد مجدلوي: "سأعمل من موقعي كنائب على أن تُعرض الحكومة على المجلس التشريعي قبل أن تُقسم اليمين أمام الرئيس، لأنني لا أرى أي مسوغ لأن تسبق خطوة القسم أمام الرئيس منح الثقة من المجلس التشريعي، طالما بإمكاننا أن نحافظ على القانون، وفي

استمعت إلى شرح حول واقع حقوق الإنسان في القطاع

لجنة الأمن والداخلية بالتشريعي تلتقي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

وشدد الأشقر في الوقت ذاته على أنه سيتابع تلك الحالات التي وردت ضمن تقرير الهيئة المستقلة من خلال جلسة استماع ستعقدها لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي مع الجهات المختصة في وزارة الداخلية. ووعده الأشقر بدراسة قرار الوزير القاضي بالطلب من الفنادق الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية المختصة قبل القيام بإبرام عقد تنظيم لفعاليات وورش عمل أو أية فعاليات مع مؤسسات المجتمع المدني، والعمل الفوري على وقف القرار في حال مخالفته للقانون.

الاختصاص للاستيضاح بشأن شبهات حول تعذيب البعض داخل السجون. وأكد على ضرورة وقف قرار وزير الداخلية القاضي بالطلب من الفنادق الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية المختصة قبل القيام بإبرام عقد تنظيم لفعاليات وورش عمل أو أية فعاليات مع مؤسسات المجتمع المدني. بدوره نفى النائب الأشقر وجود سياسة التعذيب لدى وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية، موضحاً أنها تكفل حقوق النزير كاملة، منوهاً إلى أن وجود بعض حالات التجاوز الفردية بما لا يمثل سياسة متبعة لوزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية.

الدائم للعمل من أجل احترام حقوق المواطن في كل مكان ودون تمييز بين أحد من المواطنين من أبناء شعبنا الفلسطيني، منوهاً إلى أن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق المواطنة والحرية وغيرها من الحقوق دون أي اجحاف. واستمع الأشقر من المحامي سرحان إلى حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، الذي لفت إلى وجود بعض من حالات انتهاك حقوق المواطن داخل السجون من قبل بعض الأجهزة الأمنية والشرطة العاملة في القطاع، مطالباً بضرورة العمل السريع والفوري لوقف الانتهاكات الخاصة بحقوق السجناء والتواصل مع جهات

عقدت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي لقاء خاصاً مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استمعت خلاله لشرح حول أوضاع وصورة وواقع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وذلك في مقر المجلس التشريعي بحضور رئيس لجنة الداخلية النائب اسماعيل الأشقر وعضو اللجنة النائب سالم سلامة. ورحب الأشقر في بداية اللقاء بوفد الهيئة المستقلة برئاسة المحامي جميل سرحان، مبيناً اهتمام المجلس التشريعي الفلسطيني ولجنة الداخلية والأمن فيه على وجه الخصوص بحالة حقوق الإنسان، وسعيه

تفقدوا شركة الكهرباء ووزير التعليم وافتتحوا منزلاً ومعارض ومسابقات ومكتبات

نواب الوسطى يعالجون قضايا تعليمية واجتماعية وثقافية

دينية ومكتبات ثقافية، كما استقبلوا وفداً من نقابة المعلمين بالمحافظة .
(البرلمان) رصدت هذه الفعاليات، وأعدت التقرير التالي .

وحل مشكلاتهم .
واشتملت الفعاليات على تفقد شركة الكهرباء بالمحافظة الوسطى، وزيارة وزير التربية والتعليم، وافتتاح منزل ومعارض تعليمية ومسابقات

قام نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى على مدار الأيام الماضية بسلسلة من الأنشطة والفعاليات التعليمية والاجتماعية والثقافية، ملتجئين التخفيف من معاناة المواطنين



نواب الوسطى لدى لقائهم وزير التربية والتعليم العالي

يذكر أن مشروع الترميم أطلقه مكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح بالمحافظة منذ عدة سنوات، وذلك بالتعاون مع حركة حماس وبعض المؤسسات الحكومية والأهلية.

ويشاركون في معرض للوسائل التعليمية

كما شارك نواب الكتلة في معرض الوسائل التعليمية الذي نظّمته مدارس الصلاح الإسلامية في مدرسة خديجة بنت خويلد بمدينة دير البلح. وضم وفد النواب النائب الدكتور سالم سلامة والنائب الدكتور عبد الرحمن الجمل بحضور لضيوف من المدرسين والمدرسات.

وعبر نواب الوسطى عن سعادتهم بتنظيم مثل هذه المعارض التي تنمي القدرات الإبداعية لدى الطلاب.

العملية التعليمية بها والاستماع إلى الانجازات ومعيقات العمل.

من جانبها طالبت النائب نعيم بضرورة الاهتمام بالتعليم المهني في المؤسسات التعليمية الحكومية من خلال ردها بالقدرات والامكانيات، مشددة على ضرورة العمل على توجه الطلبة للعمل المهني. من جانبه رحب الوزير بوفد النواب الزائر، مثنياً دور النواب في خدمة أبناء شعبنا في مختلف المجالات، مؤكداً على حرص الوزارة على تطوير كافة المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة رغم الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع.

ويفتتحون منزلاً في مدينة دير البلح

في ذات الإطار افتتح نواب الكتلة منزل المواطنين

يتفقدون شركة الكهرباء بالمحافظة

فقد زار نواب الكتلة فرع شركة الكهرباء للأطمئنان على سير العمل في المقر الجديد لها في قرية الزوايدة. وضم وفد النواب النائب الدكتور سالم سلامة والنائب الدكتور عبد الرحمن الجمل، وكان في استقبال الوفد مدير الشركة المهندس زكي القرعة.

وشكر النائب سالم سلامة إدارة شركة الكهرباء على جهودها التي تبذلها في خدمة المواطنين وتخفيف المعاناة عنهم، معبراً عن سعادته لتحسن برنامج الكهرباء في هذه الأيام.

بدوره عبر المهندس زكي القرعة عن سعادته بزيارة وفد النواب لمقر الشركة، شارحاً آلية عمل عدادات الدفع المسبق، والتي تشمل الموظفين وأصحاب المحلات التجارية.

وأكد القرعة على أن الشركة ستعمل على إيجاد الحلول المناسبة الخاصة بتركيب العداد مسبق الدفع للعاطلين عن العمل.

ويناقشون مع وزير التعليم عدة قضايا

كما ناقش نواب الكتلة بالمحافظة مع وزير التربية والتعليم د. أسامة المزيني عدة قضايا تخص المحافظة، وذلك في إطار التواصل المستمر بين النواب والمؤسسات الحكومية من أجل التخفيف عن المواطن الفلسطيني.

وضم وفد النواب النائب الدكتور سالم سلامة والنائب الدكتور عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم، وكان في استقبالهم د. أسامة المزيني وزير التربية والتعليم ومدير مكتبه رشيد أبو جحجوح.

وأشاد النائب سلامة بإنجازات وزارة التربية والتعليم

والمدرسات. وأشاد النائب سلامة بفكرة مسابقة خطيب الأقصى السنوية، مثنياً جهود مديرية التربية والتعليم في الارتقاء بمستوى الطلبة في المدارس.

ووجه النائب سلامة عدة رسائل للطلاب المشاركين في المسابقة، حاثاً إياهم على تقوى الله والابتعاد عن الأثام وانتقاء المواضيع المهمة التي تشد الانتباه.

بدوره رحب مدير مديرية التعليم محمد بركات بالحضور، موضحاً أبرز إنجازات مديريته التي قامت بها في تطوير الفرع الشرعي.

ويستقبلون وفداً من نقابة المعلمين بالمحافظة

كما استقبل نواب الكتلة وفداً من نقابة المعلمين بالمحافظة في مكتب الكتلة، وضم وفد النقابة نقيب المعلمين ناصر أبو غرقود والطاقي للونقابة.

وكان في استقبال الوفد النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم.

ورحب النائب الجمل بوفد النقابة، مشيداً بالجهود التي تبذلها النقابة من أجل خدمة المعلمين في المحافظة.

بدوره طرح أبو غرقود العديد من القضايا التي تتعلق بالمعلمين، مطالباً النواب بالعمل على حلها في أسرع وقت.

من ناحيته وعد النائب الجمل برفع هذه القضايا إلى الجهات المعنية ومتابعتها من أجل تخفيف المعاناة عن المعلمين.

وفي نهاية اللقاء شكر وفد النقابة النواب على حسن الاستقبال.

ويوزرون مكتبة الشهيد أبو سمرة بدير البلح

في ذات السياق زار نواب الكتلة مكتبة الشهيد محمود



النائب هدى نعيم لدى لقائها طالبات مدرسة ابن رشد

أبو سمرة بمدينة دير البلح وذلك بهدف تفقد أوضاع المكتبة ودعم القائمين عليها.

وضم وفد النواب كلا من النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم، وكان في استقبالهما رئيس بلدية دير البلح سعيد نصار.

وأشاد النواب بافتتاح مكتبة الشهيد محمود أبو سمرة، معتبرين أن لها دوراً كبيراً في زيادة ثقافة المجتمع. من جانبه قال رئيس بلدية دير البلح إن تسمية المكتبة باسم الشهيد هي لمسة وفاء بسيطة من البلدية وتكريماً للشهيد أبو سمرة.

وفي نهاية الزيارة تجول النواب في أروقة المعرض، مبدئين إعجابهم بفعالياته ومحتوياته المختلفة.

ويفتتحون مسابقة خطيب الأقصى السنوية

إلى ذلك شارك نواب الكتلة في افتتاح مسابقة خطيب الأقصى السنوية الأولى التي نظّمها مديرية التربية والتعليم في قاعة التدريب بالمديرية.

وضم وفد النواب النائب الدكتور سالم سلامة والنائب الدكتور عبد الرحمن الجمل بحضور لضيوف من الشخصيات الحكومية ومدراء المدارس والمدرسين

جميل دواس بعد ترميمه بالكامل بالتعاون مع حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

وضم وفد النواب النائب الدكتور سالم سلامة والنائب الدكتور عبد الرحمن الجمل بمشاركه بعض الوجهاء والشخصيات المجتمعية.

وأكد النائب سلامة على ضرورة دعم مثل هذه المشاريع الخيرية التي تشد من أزر المواطنين في مواجهة الحصار الصهيوني على قطاع غزة، موضحاً أهمية مشروع ترميم بعض المنازل للعائلات المحتاجة والتخفيف عنهم.

في تطوير وتحسين العملية التعليمية رغم ما يمر به القطاع من حصار خانق، موضحاً أن هدف الزيارة مناقشة عدة قضايا تعليمية تخص المحافظة الوسطى. من جانبه أكد النائب الجمل على ضرورة التواصل والتنسيق بين الوزارة والنواب في المجلس التشريعي من أجل خدمة المسيرة التعليمية والارتقاء، مشيداً بإنجازات الوزارة.

وأوضح النائب الجمل أن هذه الزيارة تأتي بعد الانتهاء من زيارة كافة الجامعات والكليات وبعض المدارس في المحافظة الوسطى للاطلاع على أوضاعها وسير

نظمها مجلس طلاب الجامعة الاسلامية

النائب الغول يشارك في المحكمة السورية لمحكمة قادة الاحتلال



الشيخ ياسين أحياءة بأكلهم رغم أنه كان قعيداً. وطالب النائب الغول بضرورة محاكمة قادة الاحتلال الإسرائيلي في المحاكم الدولية على كافة جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني وعلى جريمة اغتيال الشهيد أحمد ياسين.

وحضر المحكمة السورية والتي تأتي في ذكرى استشهاد الشيخ الإمام أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، حشد كبير من طلاب الجامعة الإسلامية. وفي كلمته أشاد النائب الغول بالقائد الشهيد أحمد ياسين ومناقبه المختلفة، مبيناً بأن

شارك رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية المستشار محمد فرج الغول في المحكمة السورية التي نظمها مجلس طلاب الجامعة الإسلامية بغزة لمحكمة قادة الاحتلال على جرائمهم المستمرة منذ عقود بحق الشعب الفلسطيني.

شدد على ضرورة تعزيز دور التاجر والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني

النائب العبادسة يزور مقر الغرفة التجارية بمحافظة رفح

التشريعي ولجانه المختلفة لدعم الغرف التجارية وتسهيل أعمالها لتدعيم البنية الاقتصادية الفلسطينية. وفي ختام الزيارة أكد الطرفان على التعاون المستمر بين مكاتب النواب والغرف التجارية في العمل على تذليل العقبات والصعوبات أمام بعض القضايا.

من أعضاء الغرفة التجارية. وأكد النائب العبادسة على أهمية الغرف التجارية ودورها في تعزيز حركة التجارة، مشدداً على ضرورة العمل الجاد للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتعزيز دور التاجر الفلسطيني في الأسواق المحلية والعالمية. وعبر النائب العبادسة عن جهوزية المجلس

زار النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية يحيى العبادسة مقر الغرفة التجارية بمحافظة رفح عقب الانتخابات التي عقدت للغرف التجارية على مستوى قطاع غزة. وكان في استقبال النائب العبادسة عبد الكريم عبد العال رئيس مجلس الإدارة وعدد

الشباب رافعة الأمة للنهوض بها والعمل على رقيها وتطورها

النائب الجمل يلقي محاضرة أمام طلاب المدرسة الصناعية بدير البلح



والتي تشمل الميكانيكا والكهرباء وغيرها من التخصصات، مشيراً إلى أن المركز المهني يشمل تدريس طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية. وفي نهاية اللقاء شكر المهندس عودة النائب الجمل على محاضرته المهمة.

أكد النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية الدكتور عبد الرحمن يوسف الجمل أن الشباب هم رافعة الأمة للنهوض بها والعمل على رقيها واستمرار حضارتها. وحث النائب الجمل خلال محاضرة ألقاها أمام طلاب المدرسة الصناعية للتدريب المهني بمدينة دير البلح، بحضور المهندس ربحي محمد عودة مدير المركز، الطلاب على ضرورة استغلال الوقت في أشياء تنفع المجتمع وتقوم على بنائه وتطوره والرقى به، مؤكداً على ضرورة أن يكون لكل إنسان برنامج يضبط به وقته خلال اليوم.

وأكد على ضرورة انتقاء الصحبة الصالحة التي تفيدك وتحثك على الأعمال الصالحة، مذكراً بأهمية المحافظة على الصلاة والالتزام بها. بدوره قدم عودة شرحاً وافياً حول التخصصات التي تدرس في المركز،

جدلية العلاقة بين وزارة العدل والقضاء النظامي



أمجد الآغا

تُشكل العلاقة بين وزارة العدل والقضاء

النظامي مثار جدل حيث اتسمت هذه العلاقة خلال العقود الماضية بالتجاذب ووصلت إلى حد التنافر، وعلى الرغم من توفر الإطار القانوني الناظم للعلاقة إلا أن كل طرف يعمد إلى تفسير النصوص القانونية بما يخدم جانبه، والجدير ذكره أن هذا الاختلاف بين المرفقين ليس مستحدثاً أو محصوراً في الإقليم الفلسطيني إنما يمتد لأكثر من عقدين من الزمن وتجلي ذلك في مراسلات الرئيس الأول للمجلس الأعلى للقضاء بعد نشأة السلطة الفلسطينية المستشار المرحوم/ قصي العبادلة إلى رئيس السلطة المرحوم ياسر عرفات والتي كان يشكو فيها تدخلات وزير العدل آنذاك الأستاذ/ فريح أبو مدين واستمرت هذه العلاقة المتشنجة بين الطرفين على الرغم من تغير الأشخاص، والغريب أن بعضاً ممن كان يشغل رئيس المجلس الأعلى للقضاء وكان ينادي باستقلال القضاء ثم أصبح وزيراً للعدل فتكرر لمطالبته الأولى وأخذ يضيق على القضاء!!

ولعل الإشكال الأبرز في هذه العلاقة يتلخص في إتهام السلطة القضائية لوزارة العدل بالتغول على المحاكم وإساءة توظيف سلطة الإشراف الممنوحة لها بموجب القانون بل وتجاوزها والتعسف في استعمالها ضد القضاء من خلال التحكم بموظفي المحاكم وإدارة الشؤون المالية واللوجستية حتى باتت تُنعت العلاقة بين وزارة العدل والقضاء النظامي بأنها (علاقة تحكمية).

وعلى الرغم من منح وزير العدل حق الإشراف الإداري على المحاكم وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (٤٧) من قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢ إلا أنه لا توجد قواعد واضحة ومعلنة لحدود الإشراف الإداري لوزير العدل على المحاكم وآلية مباشرة هذا الإشراف ما يفسح هذا النص لوزير العدل التأثير على مجريات العمل في المحاكم.

كما أن «الإشراف الإداري» الممنوح لوزير العدل قد يتعارض مع «الإشراف على سير العمل في المحكمة» الممنوح لرئيسها، وما زال الخلاف دائراً بين وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ينصب على تفسير المادة (٤٧) من قانون السلطة القضائية.

و يُعد تفسير مفهوم (الإشراف) حجر الزاوية في فهم نص الفقرة أعلاه، وباستقراء الفقرة (١) من المادة (٤٧) يمكن إبداء عدة ملاحظات على هذه الفقرة:

منح المشرع لوزير العدل حصرياً سلطة الإشراف الإداري على المحاكم وهذا التوجه التشريعي يحمل دلالات معينة حيث أراد المشرع أن يحصر الإشراف في شخص الوزير وبالتالي استبعاد أي دور إشرافي لوزارة العدل وإدارتها، وهذا التوجه يترجم مبدأ الفصل بين السلطات وبالتالي تغل يد الوزارة عن ممارسة الإشراف الإداري على المحاكم مما يعني أنها سلطة إشراف ذاتية معقودة للوزير دون سواه، ويلاحظ أن المشرع عمد إلى مخاطبة الوزير ذاتياً في كل القانون ولم يسند للوزارة أية صلاحيات تجاه المحاكم.

يقتصر الإشراف الممنوح للوزير وفق الفقرة المبينة أعلاه على المسائل الإدارية الخاصة بالمحاكم وبالتالي تستبعد المسائل المالية والفنية من نظر الوزير، وعليه فإن أي تدخل من الوزير يتعلق بالشؤون المالية للقضاء ينطوي على مخالفة للمشرعية القانونية وبناء عليه فإن تدخل الوزارة في الشؤون المالية يعد مخالفة قانونية جسيمة تفتقر إلى السند.

الإشراف يُفيد المتابعة والمراقبة والرصد والتوجيه وتلقي التقارير الدورية دون ممارسة أية صلاحيات تنفيذية تجاه مرفق القضاء سواء فيما يتعلق بالقضاة أو موظفي المحاكم وكذلك الشؤون المالية واللوجستية ولا يمتد للإدارة والعمل التنفيذي، وبالتالي يهدف إشراف الوزير على المحاكم إلى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة القضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري كافة بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها وأنه يمارس بأفضل طريقة وبأقل تكلفة ممكنة.

كفل المشرع استقلال السلطة القضائية في أعلى وثيقة قانونية (القانون الأساسي) ولم يُبَح لأية سلطة التدخل بشؤون السلطة القضائية، والجدير ذكره أن قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢ سبق في الصدور القانون الأساسي وحيث أن القانون الأساسي جاء لاحقاً لقانون السلطة القضائية وبالتالي فإن سلطات وزير العدل تجاه القضاء يجب أن تكون في حدود القانون الأساسي وأي نص ورد في قانون وثبت مخالفته للقانون الأساسي فلا يعتد به.

التقت وفدين من وزارة الصحة وأصحاب شركات الأدوية

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير العمل والشؤون الاجتماعية



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير العمل والشؤون الاجتماعية م. محمد الرقب، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة، بمشاركة رئيس اللجنة النائب د. عبد الرحمن الجمل، وبحضور أعضاء اللجنة النواب د. خميس النجار، د. محمد شهاب، د. يوسف الشرافي، د. سالم سلامة، يونس أبو دقة، د. يحيى موسى، وهدي نعيم.

ترحيب وأمل

وافتح النائب الجمل الجلسة بالترحيب بالوزير والتأكيد على أهمية الأنشطة التي تقوم بها وزارته ومدى ملامستها لهماوم شرائح كبيرة من أبناء شعبنا، معرباً عن أمله في استمرار الوزارة في تقديم خدماتها بأساليب متطورة وإبداعية للوصول بالمجتمع الفلسطيني إلى بيئة العمل الملائمة واللائقة وكذلك الوصول إلى ضمان اجتماعي فعال وحقيقي.

قضايا البحث

وتمحور اللقاء حول العديد من القضايا التي تشغل الرأي العام وأبرزها برنامج جدارة لتنمية قدرات الخريجين وبرنامج الحماية الاجتماعية وبرامج التشغيل المؤقتة للعائدين من دول الثورات العربية والتي كانت الوزارة قد أعربت عن نيتها بتوقيف عقودهم وعدم تجديدها لاحقاً نظراً لمضي بعضهم أكثر من سنتين ضمن هذه المشاريع.

عقود العائدين

من ناحيته شكر الوزير الرقب للمجلس التشريعي دوره في التواصل الدائم بهدف خدمة أبناء شعبنا، مؤكداً أن وزارته قد أعادت النظر بالفعل في إيقاف عقود العائدين من دول الربيع العربي، وأنه قد تم فعلاً التجديد لهم حتى نهاية العام الحالي نظراً للظروف الصعبة التي يمرون بها.

وبين أن الحكومة تعاملت مع هذا الملف بهدف دمجهم في المجتمع من خلال تشغيلهم وتعريفهم على المجتمع، وأنه ونظراً لمحدودية المقاعد اضطرت الوزارة للتفكير في آلية لإنهاء عقود البعض ممن قد مضى عليهم سنوات طويلة في الاستفادة من هذه المشاريع وذلك بهدف منح فئات مختلفة الفرص بشكل عادل.

ولفت إلى أن الحكومة الفلسطينية قامت بدعم العائدين من سوريا وحدهم بأكثر من نصف مليون دولار، ناهيك عن باقي العائدين من الدول الأخرى، موضحاً أن البدائل متوفرة أمام هذه الشريحة من أبناء شعبنا ضمن آليات لدعم المشاريع الصغيرة من خلال الوزارات الحكومية المختلفة.

برنامج «جدارة»

أما بخصوص برنامج جدارة لتنمية قدرات الخريجين فقد أوضح الوزير أن وزارته لن تشطب أي اسم إلا في حال تم التأكد بالفعل بعدم

وأهذه الأدوية لها بدائل فلسطينية مشابهة، وهذا جرى بالفعل استبعاد ٢٢٥ شخصاً فقط مع فتح باب التظلم أمامهم لمدة أسبوعين. وأوضح أنه جرى بالفعل تسليم عمل لـ ٣٣١٣ خريج من أصل ٣٥٠٠ كان من المفترض أن يستلموا عمل حتى نهاية إبريل وذلك وفق الخطط المرسومة مسبقاً، داعياً المؤسسات المحلية والأهلية للاستفادة من هذا المشروع واستيعاب عدد من الخريجين للعمل لديها ضمن هذا المشروع الممول بالكامل من الحكومة.

الأوضاع الإنسانية

وبخصوص الحالة الإنسانية التي يمر بها قطاع غزة: استعرض الوزير تقريراً عن حالة الفقر في قطاع غزة كانت وزارته قد أعدته وأرسلته لكافة الجهات المعنية بما فيها المجلس التشريعي، مبيناً أن هناك تراجعاً في حجم التبعثات والتمويل الدولي اللازم لتغطية النفقات اللازمة لبرامج الضمان الاجتماعي، مؤكداً أنه سيتم صرف رواتب الضمان الاجتماعي خلال الأيام القليلة القادمة.

جسر تواصل دائم

وفي ختام اللقاء، شكر النائب الجمل وأعضاء لجنته وزير العمل على حضوره وسرعة استجابته، مؤكداً على ضرورة إقامة جسر دائم للتواصل بين المجلس التشريعي ممثلاً بمكاتب النواب وبين وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل المستمر معاً لما في ذلك مصلحة لأبناء شعبنا وتعزيزاً للدور التكاملي بين الحكومة والمجلس التشريعي في إطار خدمة هذه الشرائح الهامة من أبناء شعبنا الفلسطيني.

مع وزارة الصحة وأصحاب شركات الأدوية

كما اجتمعت لجنة التربية برئاسة مقرر اللجنة النائب خميس النجار، وبحضور النائب محمد شهاب، مع أصحاب شركات الأدوية في قطاع غزة، ومندوبين عن وزارة الصحة، لمناقشة موضوع ترخيص بعض الأدوية المصرية في السوق المحلية الفلسطينية.

وعرض مدير شركة دار الشفاء محمد الزميل شكوى أصحاب شركات الأدوية فيما يتعلق بموضوع ترخيص بيع بعض الأدوية المصرية في السوق المحلي الفلسطيني، قائلاً: «المشكلة الرئيسية لدينا تتمثل في أن وزارة الصحة قد منحت تراخيص لتسعة أنواع من الأدوية المصرية لكي تباع في السوق المحلي الفلسطيني،

وهذه الأدوية لها بدائل فلسطينية مشابهة، وهذا يؤثر كثيراً على أدائنا في السوق المحلي، ولا يساعد في دعم سياسية المنتج الوطني، وبالتالي نطالب الوزارة بالعمل على ترخيص بيع الأدوية المصرية التي ليس لها بديل محلي، وليس العكس، لأن هذا من شأنه أن يضع مزيداً من العراقيل أمام الإنتاج المحلي».

بين المنتجين المحلي والمستورد

بدوره أكد مدير عام الصيدلة في وزارة الصحة أشرف أبو مهدي أنه في حال تنافس منتج محلي مع منتج آخر، تعطى وزارة الصحة ١٥٪ في المناقصات لصالح المنتج المحلي، وتحت الشركات للدخول في تلك المناقصات.

تسجيل الأدوية

أما فيما يتعلق بتسجيل بعض الأدوية المصرية، أشار أبو مهدي إلا أنه ليس المعقول السماح للأدوية الأجنبية والإسرائيلية بالتوزيع في السوق المحلي، ومنع الأدوية المصرية، وأكد أن قرار وزارة الصحة بترخيص توزيع عدة أصناف من الأدوية المصرية، سوف يكون عاملاً مهماً في محاربة الكميات الكبيرة من الأدوية المصرية المهربة التي تأتي دون المعايير والإجراءات المهنية المتبعة.

وأضاف: «الشركات الفلسطينية التي سُمح لها بتسجيل الأدوية المصنعة مصريةً اتبعت كافة الإجراءات القانونية اللازمة والتسجيل المالي والضريبي، وقد بدأت في هذه الإجراءات منذ سنتين على الأقل، وحصلت على الموافقة». ولف أبو مهدي إلى أن أسعار تلك الأدوية أقل من أسعار الأدوية المصرية المهربة التي لا تتبع أي من الإجراءات، وتصل إلينا في ظروف غير مناسبة يمكن أن تؤدي إلى تلف الدواء وقلة فعاليتها، ولذا فإن هذا التسجيل لبعض الأدوية المصرية وترخيصها، سيعود في نهاية المطاف بفائدة كبيرة على المستهلك وشركات الأدوية المحلية كذلك.

تعاون دائم

وتناقش المجتمعون في العديد من النقاط والتفاصيل الخاصة بإجراءات وزارة الصحة ووضع شركات الأدوية، واتفقوا في نهاية الاجتماع على التعاون المستمر، والتواصل الدائم بما يخدم مصلحة المستهلك أولاً، ومن ثم تقوية المنتج الوطني، ومنافسته للمنتج المستورد.

آفاق آفاق



مؤمن بسيسو

الإحساس بالرعية!

لم تصدر الأحاديث والتوجيهات النبوية الشريفة عبثاً، وحاش لله أن ينطق رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم بما لا يفيد الأمة في شئون دنياها وآخرتها.

وحين نضى المصطفى صلى الله عليه وسلم مظاهر الإيمان وشواهده عن البعض الذي ينأى شعباناً وجاراً جائع وهو يعلم في الحديث المشهور: (والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، من بات شبعان وجار جائع وهو يعلم)، فإنه نطق بالحق الخالد الذي قامت عليه السماوات والأرض. كم من شعبان ينأى ملء بطنه هذه الأيام وجار جائع، وأطفاله يتضورون جوعاً بسبب شحة العمل والراتب وضيق ذات اليد، ويكابدون الألم بفعل انعدام القدرة على توفير الدواء والعلاج؟!

وكم من قائد أو مسئول يشبع ويصاب بالتخمة فيما لا يجد معظم رعيته ما يسدون به رمق أطفالهم، ولا يجدون شواكل معدودات للوصول إلى أماكن عملهم فيضطرون لركوب المسافات سيرا على الأقدام؟!

ألم يبلغ معظم القادة والمسؤولين ما تنطق به أفواه الرعية؟! ألم يتناه إلى مسامعهم آهات وزفرات الرعية وجمهور الموظفين الذين يشكون جبلاً من المعاناة التي أحالت حياتهم إلى جحيم؟! ألم تلامس قلوبهم وأفهامهم نداءات العدالة التي تفيض بها أرواح الرعية الذين يرون معظم القادة والمسؤولين يتمتعون بالامتيازات ولا يخضعون لقانون المعاناة الذي يفترض أن يسري على الجميع دون استثناء؟!

يتساءل كثير من الرعية، وهم محزون، عن سبب عدم استئثار معظم المسؤولين للهدى النبوي الشريف حين كان الصحابة الكرام يتوجهون إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ربطوا على بطونهم حجراً من شدة ألم الجوع، فيجدونه صلى الله عليه وسلم قد ربط حجراًين اثنين على بطنه!

لسنا من أنصار التعميم المخل الذي يضع القادة والمسؤولين في سلة واحدة، فهناك من القادة والمسؤولين، على قلتهم، من يشعر بشعور الرعية ويتألم لألمها ويعيش معاناتها، ومع ذلك فإن ثقل وحساسية وخطورة الظاهرة يفرض علينا مناقشتها بقدر كبير من الهدوء والإيضاح بهدف وضع النقاط على الحروف، وتشخيص الواقع وتمحيص ملامساته وتفصيله بشكل سليم على أسس من العدالة والموضوعية والتوازن.

مشروعنا الإسلامي والوطني ينبني أساساً على عمق التكافل الداخلي، ولطالما فاخر بمدى تجذر علاقات الترابط والإخاء والوفاء والوداد بين المكونات والشرائح الشعبية المختلفة، وشكل نموذجاً رائداً ومتقدماً في كافة المنعطفات المفصلية وأوقات المحن والشدائد التي عصفت بأهلنا وأبناء شعبنا على مدار المراحل الماضية.

نحن أحوج ما نكون اليوم إلى إعادة صياغة العلاقة بين القادة والرعية على أسس جديدة ملؤها الإحساس الكامل بالآلام وآمال وهموم وأوجاع الرعية، بل إننا نطمح إلى مواقف متقدمة تضع القادة والمسؤولين في مقدمة الركب الذي يربط على بطنه حجراًين حين تربط الرعية حجراً واحداً.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»